أخبار تركستان الشرقية

دعوات في كندا لوصف اضطهاد الأويغور بـ"الإبادة الجماعية"

حثّ نواب كنديون في حزب المحافظين، الحكومة الفيدرالية، على الإعلان رسمياً أنّ الصين ترتكبُ إبادة جماعية وجرائم ضدّ الإنسانية بحق أبناء أقلية الأويغور.

وتشنّ الصين حملة قمع واسعة ضدّ أبناء الأقلية المسلمة في شينجيانغ، إذ تحتجزهم في معسكرات اعتقال تشهد على وحشية كبرى، في حين أنّها تفرض التعقيم القسري على النساء وذلك للحدّ من النسل وضرب جذور مجتمع الأويغور.

وأصدر النائبان عن حزب المحافظين في البرلمان الكندي ميخائيل تشونغ وغارنيت جينيس، بياناً، حثا فيه الحكومة على الإدانة الرسمية لمعاملة الصين ضدّ الأويغور والأقليات العرقية والدينية الأخرى في شينجيانغ (تركستان الشرقية).

ووفقاً للنائبين، فإنّ ممارسات الإبادة الجماعية تشمل السيطرة المنهجية على السكان والعنف الجنسي والاحتجاز الجماعي، بحسب ما ذكر موقع «theglobeandmail».

وأوضح تشونغ في مقابلة أنّ العديد من الهيئات والجهات الرسمية بما فيها إدارتين أمريكيتين، خلصت إلى أنّ حكومة الصين ترتكب أعمال إبادة جماعية وجرائم أخرى ضد الإنسانية.

وتحدث تشونغ عن التقارير التي توضح حجم الانتهاكات التي ارتكبتها بكين ضدّ الأويغور، والتي تشير إلى ازدراء حكومة الصين المتصاعد لحقوق الإنسان والقانون الدولي بما في ذلك في هونغ كونغ.

> وقال تشونغ وجينيس أن حزبهما يدعو الحكومة الكندية «للانضمام إلى إدارة الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن في الاعتراف رسمياً بالإبادة الجماعية للأويغور في الصين»، ولتشجيع الحلفاء الآخرين على الاعتراف بهذه الإبادة حتى تتمكن الدول من اتخاذ اجراءات منسقة رداً على ما يحصل.

أخبار تركستان الشرقية

الأويغور في تركيا قلقون حيال وضع أقاربهم في تركستان الشرقية (تقرير)

مع استمرار السلطات الصينية ممارساتها القمعية بحق الأويغور في تركستان الشرقية أو شينجيانغ كما تطلق عليها بكين، يسعى مواطنو الأويغور في تركيا لإيجاد سبل لمعرفة أوضاع أقاربهم هناك والاطمئنان على سلامتهم.

في هذا السياق، أجرت الاناضول مقابلات مع أشخاص من الأويغور الذين تربطهم مع تركيا روابط عرقية وثقافية ودينية، حيث سردوا جانب من حياتهم وتجاربهم في الصين.

قرر أليمجان توردينياز أن يغادر موطنه، بعد أن احتجزت السلطات الصينية ابنته البالغة من العمر خمس سنوات.

بدأ توردينياز في سرد حكايته قائلا: «كانت ابنتي الكبرى تبلغ 5 سنوات فقط عندما احتجزت من قبل السلطات الصينية في صيف 2012 بسبب حضورها مدرسة صيفية دينية».

وبالرغم من ذلك، يشعر توردينياز بأنه محظوظ حيث تمكن من استعادة ابنته من السلطات الصينية مقابل رشوة.

يعيش توردينياز (45 عاما) في مدينة إسطنبول منذ أكثر من 8 سنوات مع زوجته وبناته الثلاث، لكن قلبه مثقل بالاشتياق لعائلته وأقاربه في إقليم شينجيانغ غربي الصين، والمعروف أيضا باسم تركستان الشرقية.

الإقليم هو موطن لأكثر من 10 ملايين أويغوري، ولطالما وجهت المجموعة المسلمة، التي تشكل حوالي 45% من سكان شينجيانغ (تركستان الشرقية)، الاتهامات إلى السلطات الصينية بالتمييز الثقافي والديني والاقتصادي.

في 22 ديسمبر/ كانون الأول، تجمع ما يقرب من 100 شخص بشكل سلمي أمام القنصلية الصينية في إسطنبول، واحتجوا لمدة 18 يوما مطالبين التأكد من سلامة عائلاتهم الذين لم يتمكنوا من التواصل معهم منذ 2017.

قال توردينياز للأناضول: «أخي الكبير، وأختي الكبرى وزوجها وطفليهما، وصهر أختي الكبرى الأخرى، بالإضافة إلى صديق لي، موجودون جميعا في معسكرات الصين التي تعرف باسم معسكرات إعادة التثقيف السياسي».

وأضاف أن السلطات الصينية زارت منازل جميع عائلات الأويغور في شينجيانغ (تركستان الشرقية) عام 2016، ونصحتهم بالحصول على جواز سفر وزيارة عائلاتهم في الخارج.

وتابع قائلا: «لم نكن نعلم أن ذلك كان فخا، فكل من سافر للخارج هذا العام وما بعده، موجود الآن في المعسكرات أو مكان آخر لا نعرفه».

وبحسب توردينياز، تم تجنيد بعض الأويغور لعمل في المصانع الصينية قسرا.

** التشبث بأمل

في محاولات لمعرفة أي شيء عن عائلاتهم، قال توردينياز إنهم يتصفحون منصات وسائل التواصل الاجتماعي مثل «تيك توك» و«فيسبوك» لمعرفة إذا كان بإمكانهم «لمح» عائلاتهم في تسجيلات الفيديو.

وفي حديثه عن أخيه الأكبر، قال «تلقى أخي الأكبر نورميميت تعليمه في الصين، وعمل هناك أيضا، ولم يكن بحاجة أن تمنحه الحكومة وظيفة أو تعليم، ومع ذلك اكتشفنا لاحقا أنه احتجز بسبب لحيته».

وتم نقل شقيقة توردينياز، حليمة، وزوج أخته، عثمان روزي، وطفليهما إلى المعسكرات، بينما بقي شقيقه الأصغر، إلزات علي، مجهول المصير.

وبصفته رجل أعمال في تركيا، عمل توردينياز في التجارة بين الصين وتركيا حتى عام 2017.

قال توردينياز «عمل معي أخي إلزات محاسبا من عام 2013 وحتى 2017، ولكنه عاد إلى بلدنا بعد أن علمنا بمرض والدتنا، وبمجرد وصوله تم اعتقاله، ولا نعرف ما إذا كان في معسكر أو سجن، أو مكان آخر».

وأكمل وهو غير قادر على كبح أنينه: «لا يمكنني حتى الاتصال بهم، فلا أريد أن أضع أقاربي الباقين في مأزق، حتى أنني اكتشفت وفاة والدتي من الآخرين، ولا أعرف ما إذا كان إخوتي أو أخواتي أو أقاربي الآخرين أحياء أم أموات».

** غير قادرين على الاتصال بعائلاتهم

وصلت أمينة وحيت، (39) عاما، إلى تركيا في مارس/ آذار 2015 مع طفليها، ومثل توردينياز، عملت أمينة أيضا في تصدير واستيراد البضائع من وإلى الصين حتى عام 2017.

وذات صباح تحطم عالم أمينة عندما لم تتمكن من الوصول إلى أفراد أسرتها عبر تطبيق المراسلة الشهير «وي تشات» الصيني، وقالت إنها لم تعد قادرة على استخدامه لأن كل من تعرفهم أزالوا التطبيق، ولم يتواصلوا مع أي شخص بالخارج.

وقالت أمينة للأناضول: «في يوليو/ تموز 2016، اكتشفت أن السلطات الصينية احتجزت أخي الأكبر، وبعد فترة قصيرة تم احتجاز أختي الكبرى وأخي الآخر أيضا».

وبعد أن ذكرت زيارتها الأخيرة إلى موطنها شينجيانغ (تركستان الشرقية)، وصفت أمينة عودتها إلى تركيا بأنها «معجزة مطلقة».

وقالت: «كان علي أن أذهب إذ كان لدي عمل هناك، وبيت أردت بيعه، لكن لم أتمكن من فعل ذلك».

وتم نقل شقيقة أمينة في البداية إلى المخيمات عام 2016، واحتجزت هناك لمدة 3 أشهر، ثم أطلق سراحها بسبب تدهور حالتها الصحية.

وأضافت: «عندما كنت هناك، قابلت أختي سرا في المستشفى، وأخبرتني أن أغادر البلاد فورا قبل أن تحتجزني السلطات الصينية أيضا، وبذلك قمت بجمع كل أشيائي في ليلة واحدة، وغادرت في أول طائرة إلى تركيا».

وفي حديثها عن المعسكرات، قالت أمينة إن شقيقتها وصفتها بأنها «كابوس»، حيث يتم احتجاز نساء تتراوح أعمارهن بين 16 و 70 عاما.

وتابعت أمينة نقلا عن أختها: «كانوا يجبروننا كل صباح على الركض لمدة ساعة، بما في ذلك نساء مسنات لم يكن بمقدورهن حتى المشي».

وأضافت: «يقدم لهم خبزا في الصباح، وحساء في الظهيرة، وخبزا مرة أخرى في الليل».

وأردفت: «على الشخص أن يركع ويشكر حكومة الصين ويغني أغنية الحزب الشيوعي للحصول على هذا الطعام غير الكافي».

وبحسب أمينة، تتلقى النساء في المخيمات معاملة سيئة، ويجبرن على النظر إلى حياتهن السابقة «كأنها خطيئة ويجب التوبة عنها».

واحتجزت شقيقتها مرة أخرى في 2017، ومنذ ذلك لم تتمكن أمينة من معرفة ما حدث لشقيقتها أو شقيقيها.

وتم توجيه الاتهامات إلى الصين على نطاق واسع بوضع الأويغور في معسكرات، وأفادت تقارير أن السلطات الصينية تقوم بعمليات «تعقيم قسري» لنساء الأويغور.

وتعرضت سياسة بكين في شينجيانغ لانتقادات واسعة النطاق من جماعات حقوقية، بما في ذلك منظمة العفو الدولية و منظمة «هيومن رايتس ووتش» الدولية، ووجهت اتهامات إليهم بنبذ 12 مليون من الأويغور في الصين، معظمهم من المسلمين.

يعيش ميرزا أحمد إلياس أوغلو (39 عاما) في تركيا منذ 2007، وحصل لاحقا على الجنسية.. وتلبية لتطلعات أبيه الراحل حصل على شهادته الجامعية في الصين، ثم أكمل دراساته العليا في تركيا.

عام 2014، دعا إلياس أوغلو أخيه ووالدته للقدوم إلى تركيا، حيث زاروا الأماكن السياحية في اسطنبول، لكن فيما بعد أصبحت هذه الزيارة كابوسا على عائلته، عندما احتجزت السلطات الصينية أخيه في 2017 بسبب سفره إلى تركيا.

قال إلياس أوغلو وهو غارق في دموعه «أخبرونا أن المعسكرات هي مدارس مهنية، لم نعرف أي شيء عن عائلاتنا منذ 3 سنوات، أو إذا كانوا أحياء أم أموات، أدركنا حينها أن هذه كانت بعيدة كل البعد عن كونها مدارس».

اكتشف إلياس أوغلو لاحقا أن صهره عبد الرحمن كويروانجين تم احتجازه أيضا في المعسكرات مع 4 أصدقاء آخرين.

وقال بينما يحاول التماسك: «أنا لست مسجونا، ولكني أشعر بما يشعرون به، فمن خلال هذه المعسكرات ترتكب الصين جرائم شنيعة»، ثم انفجر في البكاء.

وأكمل: «على الرغم من ادعاء الحكومة الصينية دائما بأن إقليم شينجيانغ (تركستان الشرقية) هو جزء من الصين، إلا أنها لا تتعامل مع من هناك كأنهم مواطنون لها».

وقال إلياس أوغلو وهو يرتجف من الأسى: «مات صديق لي تخرج من جامعة في تركيا في تلك المعسكرات»، وأعرب عن خوفه على حياة أفراد أسرته وأصدقائه.

** استغاثة دولية

طالب كل من توردينياز وأمينة وإلياس أوغلو المجتمع الدولي ودول العالم والمنظمات الإنسانية بالتحدث عن الظلم والمعاملة اللاإنسانية التي يتلقاها مسلمي شينجيانغ (تركستان الشرقية) من الحكومة الصينية.

وأكد إلياس أوغلو على أن :»الصمت ضد الاضطهاد هو ببساطة دليل على الموافقة عليه».

وأعرب عن ترحيبه بالتقرير السنوي لعام 2020 للجنة التنفيذية بالكونغرس المختصة بالشأن الصيني، إلا أنه قال إن البيان جاء متأخرا.

وذكر التقرير الأخير الصادر عن اللجنة أن الصين ارتكبت «جرائم ضد الإنسانية وربما إبادة جماعية» ضد الأويغور والأقليات المسلمة الأخرى في إقليم شينجيانغ (تركستان الشرقية).

كما أفاد التقرير أن: «الحكومة الصينية تعمل عن قصد على تدمير عائلات والثقافة الدينية للأويغور والأقليات الأخرى».

ووفقا للجنة التنفيذية بالكونغرس المختصة بالشأن الصيني، هناك أدلة جديدة على سياسة منهجية واسعة النطاق للتعقيم القسري وقمع المواليد من الأويغور وغيرهم من الأقليات، كما أن هناك أكثر من نصف مليون طفل في سن المدرسة، والذين تم فصل العديد منهم قسريا عن عائلاتهم.

كما ذكر التقرير أن: «كل هذا يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت الحكومة الصينية مسؤولة عن ارتكاب جرائم مروعة، بما في ذلك الإبادة الجماعية، ضد الأويغور والكازاخيين وغيرهم من الأقليات العرقية ذات الغالبية المسلمة في الصين».

وتنضم ميديني نظيمي (37 عاما) إلى توردينياز وأمينة وإلياس أوغلو، وتحكي قصتها المليئة بالخوف على عائلتها وخاصة أختها مولودي هلال (34 عاما).

تعيش ميديني في تركيا منذ عام 2009، وحصلت على الجنسية التركية، لكنها لا تعرف أي شيء عن أختها منذ أكثر من عامين.

درست مولودي في تركيا وتحمل الجنسية التركية أيضا، ورغم ذلك لم تسلم من الاعتقال، إذ احتجزتها السلطات الصينية عام 2017 وتم إطلاق سراحها في 2019، ولكن بعد فترة وجيزة من إطلاق سراحها، تم إجبارها على ترك ابنتها التي كانت تبلغ من العمر عامين تقريبا آنذاك، وتم أخذها إلى المعسكرات مرة أخرى في 2019.

وقالت ميديني إنهم لا يعرفون منذ ذلك الحين ما حدث لأختها، وأكملت وهي غارقة في دموعها: «ابنة مولودي تبلغ من العمر أربع سنوات الآن ولا تعرف والدتها ولا تتذكر رائحتها».

وفقدت الأختان والدتهما في 2019، بعد فترة قصيرة من اعتقال مولودي.

وتتوسل ميديني للحكومة التركية ووزارة الخارجية لمعرفة مصير أختها ولم شملها مع ابنتها في تركيا التي يحملون جنسيتها.

وأضافت: «لم تعد المواساة كافية لنا، وكل ما أريده هو عودة أختي إلى تركيا مع ابنتها».

وتابعت: «رغم أنني أعيش في بلد حر، إلا أنني لا أشعر بالحرية، فمع مرور الأيام دون معرفة حالة أختي، لا أشعر أنني حرة».

وقدم تقرير لمنظمة «هيومن رايتس ووتش» الدولية 2018 تفاصيل حملات الحكومة الصينية «للاعتقال التعسفي الجماعي والتعذيب والتلقين السياسي القسري والمراقبة الجماعية لمسلمي شينجيانغ (تركستان الشرقية) «.

وبالرغم من ذلك، نفت الصين مرارا وتكرارا أنها تدير معسكرات اعتقال، وبدلا من ذلك تدعي أنها «تعيد تعليم» الأويغور.

أخبار تركستان الشرقية

مخاوف حقوق الإنسان: الخبراء يطالبون بتعليق صفقة الاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والصين

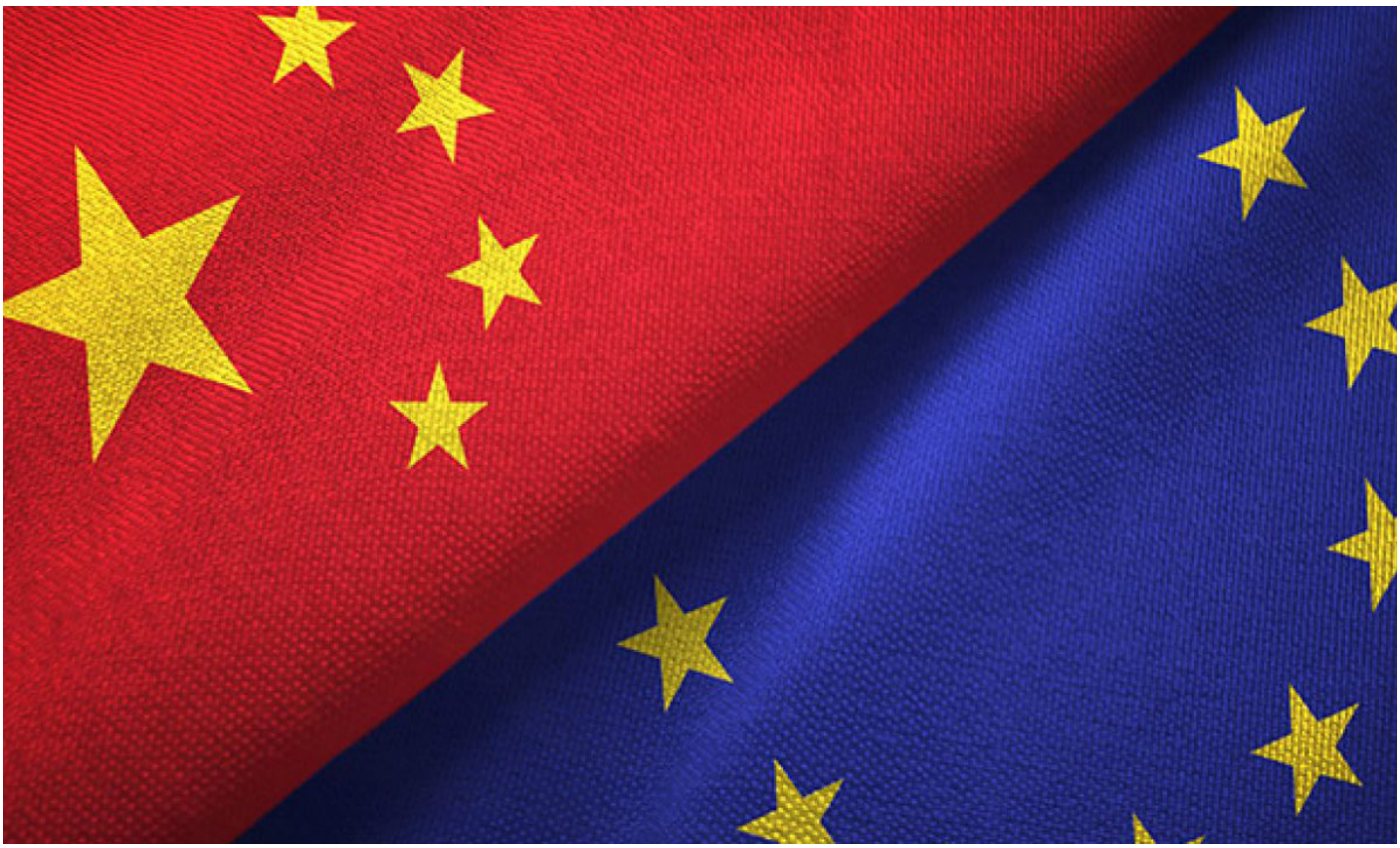

مخاوف حقوق الإنسان: الخبراء يطالبون بتعليق صفقة الاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والصين

تطورت جبهة واسعة معارضة للاتفاق خلال الأيام العديدة الماضية. يدعو أكثر من 100 خبير وباحث وناشط حقوقي صيني مشهور في جميع أنحاء العالم إلى تعليق الاتفاقية الشاملة للاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والصين (CAI). على الأقل لغاية الآن.

"على الرغم من وجود أدلة على التطهير العرقي ، والعمل القسري ، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، فقد اختارت قيادة المؤسسات الأوروبية التوقيع على اتفاقية لا تفرض أي التزامات ذات مغزى من الحكومة الصينية لضمان وضع حد للجرائم ضد الإنسانية أو العبودية ،" يقرأ الرسالة المفتوحة الموجهة إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي ، والتي تم تقديمها إلى DER SPIEGEL قبل نشرها.

في 30 ديسمبر ، أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين اختتامًا ناجحًا لمدة سبع سنوات من المفاوضات مع الصين.

وقالت فون دير لاين: "اتفاق اليوم هو علامة بارزة في علاقتنا مع الصين ولأجندة التجارة القائمة على القيم".

تهدف الاتفاقية إلى تحسين وصول الشركات الأوروبية إلى السوق الصينية وضمان المنافسة العادلة. لم تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ولا يزال يتعين التصديق عليها من قبل البرلمان الأوروبي. الموقعون على الرسالة المفتوحة حريصون على منع التصديق.

وجاء في الخطاب أن الصفقة "تستند إلى مجموعة ساذجة من الافتراضات حول شخصية الحزب الشيوعي الصيني" ، و "ترسخ اعتماد أوروبا الاستراتيجي الحالي على الصين وتتعارض مع القيم الجوهرية لأوروبا". حتى درجة التبعية الحالية ، كما كتب المؤلفون ، "مقلقة". وهم يجادلون بأن الشركات الصينية المملوكة للدولة استغلت الفترة التي أعقبت الأزمة المالية لعام 2008 "لشراء حصص كبيرة في البنية التحتية الأوروبية الرئيسية".

ويرفض واضعو الرسالة المفتوحة الحجج التي قدمها مؤيدو صفقة الاستثمار ، والذين يقولون إن الصين اضطرت لتقديم تنازلات كبيرة بشأن حقوق العمال أثناء المفاوضات. وكتبوا أن التنازلات "غامضة لدرجة أنها لا تفيد في الأساس".

"سحب على الفور"

وجاء في الرسالة "علاوة على ذلك، من الوهم أن نتخيل أن الصين ستفي بوعودها بشأن قضايا الاستثمار والتجارة هذه عندما تخل بوعودها بانتظام في السنوات الأخيرة". على سبيل المثال، يستشهد المؤلفون بقمع الحركة المؤيدة للديمقراطية في هونغ كونغ ، ومعسكرات العمل القسري لأقلية الأويغور المسلمة ، والعقوبات الأخيرة التي فرضتها بكين على أستراليا وصدمة السيوف في اتجاه تايوان.

ومن الموقعين باحثون من كلية لندن للاقتصاد وجامعة برينستون بالإضافة إلى دولكون عيسى ، رئيس المؤتمر العالمي للأويغور، الذي يعيش في ألمانيا. وانضم إلى هذه الجهود وزير الخارجية الإيطالي السابق جوليو تيرزي دي سانت أجاتا وهاربيت إيفانز، الأستاذة في جامعة وستمنستر والخبيرة في قضايا النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في الصين.

ويدعو الموقعون الاتحاد الأوروبي إلى "الانسحاب الفوري من الاتفاقية الشاملة للاستثمار بين الصين والاتحاد الأوروبي" وتعليق أي مفاوضات أخرى حتى يتم إحراز تقدم "جوهري يمكن التحقق منه" بشأن وضع حقوق الإنسان في البلاد.

يقول أندرياس فولدا، أحد المبادرين للرسالة وزميل كبير في معهد آسيا للأبحاث بجامعة نوتنغهام: "إن المفوضية الأوروبية تتصرف كما لو كان من الممكن فصل السياسة عن الاقتصاد، وهو ما يحدث في حالة الصين مستحيلة ".

كما تتهم الخبيرة في الشؤون الصينية ماريكا أولبيرج، وهي زميلة بارزة في برنامج آسيا التابع لصندوق مارشال الألماني، بروكسل بالبراعة. "إنهم يحاولون الترويج للاتفاقية على أنها ناجحة. وبالتالي أصبح من الواضح أن هناك نقصًا في فهم موثوقية الصين كشريك في المعاهدة".

يعتقد جاكوب جاندا، مدير مركز القيم الأوروبية في براغ، أن سيادة أوروبا في خطر وهو أيضًا ينتقد دور ألمانيا في المفاوضات. "دفعت ألمانيا من أجل الاتفاقية داخل الاتحاد الأوروبي، وبالتالي أعطت الأولوية للجشع الأناني لبعض الشركات فوق الأمن الجغرافي السياسي في أوروبا."

تعتقد المفوضية الأوروبية أن المعاهدة ستكتمل بحلول بداية عام 2022. وسيتم نشر النص الدقيق قريبًا

الولايات المتحدة تقر بأن قمع الصين للأويغور هو «إبادة جماعية»

إن النتيجة التي توصلت إليها إدارة ترامب هي أوى إدانة من قبل أي حكومة لأفعال الصين وتأتي بعد بيان حملة بايدن مع نفس الإعلان.

أعلنت وزارة الخارجية يوم الثلاثاء

أن الحكومة الصينية ترتكب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية من خلال قمعها الواسع النطاق للأويغور وغيرهم من الأقليات العرقية ذات الأغلبية المسلمة في منطقة شينجيانغ (تركستان الشرقية)، بما في ذلك استخدامها لمعسكرات الاعتقال والتعقيم القسري.

ومن المتوقع أن تكون هذه الخطوة الإجراء النهائي لإدارة ترامب بشأن الصين، والذي تم اتخاذه في آخر يوم كامل له، وهي تتويج لنقاش طويل لسنوات حول كيفية معاقبة ما يعتبره الكثيرون أسوأ انتهاكات لحقوق الإنسان في بكين منذ عقود. وقد تدهورت العلاقات بين البلدين خلال السنوات الأربع الماضية، وتضيف النتيجة الجديدة إلى قائمة طويلة من نقاط التوتر. ويقول مسؤولو السياسة الخارجية والخبراء من مختلف الأطياف السياسية في الولايات المتحدة إن الصين ستكون التحدي الأكبر لأي إدارة لسنوات أو عقود قادمة.

وقال وزير الخارجية مايك بومبيو في بيان أعتقد أن هذه الإبادة الجماعية مستمرة، وأننا نشهد المحاولة المنهجية لتدمير الأويغور من قبل الدولة الحزبية الصينية، مضيفاً أن المسؤولين الصينيين يشاركون في الاستيعاب القسري وإزالة مجموعة أقلية عرقية ودينية ضعيفة.

إن تحديد الفظائع هو عمل نادر من جانب وزارة الخارجية ويمكن أن يدفع الولايات المتحدة إلى فرض المزيد من العقوبات على الصين في ظل إدارة بايدن الجديدة. وقال الرئيس المنتخب جوزيف آر. بايدن في العام الماضي من خلال حديثه إن سياسات بكين ترقى إلى «إبادة جماعية».

ويمكن للدول الأخرى أو المؤسسات الدولية أن تحذو حذوها في انتقاد الصين رسمياً بسبب معاملتها للمسلمين واتخاذ إجراءات عقابية. كما أن هذا القرار يدفع إلى إجراء بعض المراجعات داخل وزارة الخارجية.

وتعد هذه النتيجة أقسى إدانة حتى الآن من جانب أى حكومة لسياسات الصين فى شينجيانغ (تركستان الشرقية). وفقاً للاتفاقية الدولية، فإن الإبادة الجماعية هي «العزم على تدمير قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية، كلياً أو جزئياً.

وكان السيد بومبيو ومحامو وزارة الخارجية ومسؤولون آخرون قد ناقشوا لأشهر هذا القرار، لكن المسألة اكتسبت طابعاً ملحاً في الأيام الأخيرة لإدارة ترامب. وكما كان شائعاً مع معظم سياسات الصين، لطالما حرضت قضية شينجيانغ مسؤولي الإدارة ضد بعضهم البعض: فقد دعا السيد بومبيو ومساعدو الأمن القومي الآخرون إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد بكين، في حين تجاهل الرئيس ترامب وكبار المستشارين الاقتصاديين المخاوف.

وقد رفضت الحكومة الصينية أي اتهامات بالإبادة الجماعية وغيرها من انتهاكات حقوق الانسان في شينجيانغ (تركستان الشرقية) وغالباً ما تستخدم لغة «مكافحة الإرهاب» للدفاع عن ممارساتها القمعية.

وقالت السفارة الصينية في واشنطن مساء الثلاثاء في بيان طويل إن

«ما يسمى بالإبادة الجماعية في شينجيانغ هو مجرد كذبة»، مضيفةأن إجمالي عدد سكان الأقليات العرقية في شينجيانغ (تركستان الشرقية)، وكذلك سكان الأويغور، قد زاد من عام 2010 إلى عام 2018. وبالاضافة الى ذلك قال التقرير إن السياسات في شينجيانغ (تركستان الشرقية) هي جزء من مكافحة «الإرهاب والتطرف»،وأثبتت هذه الإجراءات أنها خدمت بشكل جيد وضع شينجيانغ (تركستان الشرقية) وأثمرت عن نتائج ملحوظة.

ولتفادي الانتقادات من المسؤولين الأمريكيين، سلط المسؤولون الصينيون الضوء على بعض الإخفاقات الهائلة لإدارة ترامب، بما في ذلك عدد القتلى بأكثر من 400,000 من وباء الفيروس التاجي والهجوم المميت على مبنى الكابيتول من قبل حشد من الغوغاء الذين حرض عليهم السيد ترامب.

وأعرب بعض الأويغور عن امتنانهم لهذا القرار. وقال ريحان أسات، المحامي في واشنطن حيث أن شقيقها الأصغر معتقل في شينجيانغ، إن قرار الإبادة الجماعية اليوم هو إشارة إلى الاعتراف بالمعاناة الطويلة للضحايا والناجين من معسكرات الاعتقال التابعة للحكومة الصينية، مثل أخي أكبار، والملايين من الأويغور. إنها نقطة البداية على طريق العدالة والحرية والمساءلة عن هذه الفظائع.

وقالت زيبا مراد، وهي من سكان فرجينيا حيث أن والدتها غولشان عباس معتقلة، هذا يعطينا الأمل في أن أولئك الذين حاولوا تخفيف ما يحدث مع تدمير شعبنا لم يعد بإمكانهم إخفاء تواطؤهم.

وقبل الادانة الجديدة من واشنطن، جاء أقوى بيان صادر عن كيان حكومي يعلن أن الإجراءات الصينية في شينجيانغ (تركستان الشرقية) ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية من لجنة برلمانية فرعية كندية. وفي أكتوبر الماضي، خلصت اللجنة الفرعية إلى أن الحزب الشيوعي الصيني مذنب في هذه الجريمة.

وقد اتخذ السيد بومبيو وكبار المسؤولين في وزارة الخارجية هذا القرار قبل أيام فقط من تولي السيد بايدن منصبه. وقد تؤدي هذه النتيجة إلى تعقيد تعاملات إدارته مع بكين، ولكنها توفر أيضاً مصدراً للضغط. وقال مرشح السيد بايدن لمنصب وزير الخارجية، أنتوني ج. بلينكن، يوم الثلاثاء في جلسة استماع في مجلس الشيوخ إنه يوافق على قرار الإبادة الجماعية ونددبـ «معسكرات الاعتقال» في شينجيانغ (تركستان الشرقية). كما أكد أن الصين تمثل أكبر تحدى للولايات المتحدة من أي دولة قومية.

وقال مسؤولون أميركيون مطلعون، أنه تجادل مسؤولون في وزارة الخارجية في الأيام التي سبقت القرار حول ما إذا كانت تصرفات الصين في شينجيانغ تفي بمعيار الإبادة الجماعية أو ما إذا كانت تندرج تحت الجرائم ضد الإنسانية التي لها معايير أقل. وقد قرر السيد بومبيو استخدام كليهما.

وقال مسؤول أمريكي إن أفضل سبب منطقي لتسمية الإبادة الجماعية هو استخدام التعقيم القسري وتحديد النسل والفصل الأسري لتدمير هوية الأويغور.

وقال العديد من المسؤولين في وزارة الخارجية إن جذور القرار تكمن في محاولة تحقيق أهداف السياسة العامة؛ وقالوا إنهم يأملون في أن تحفز هذه الخطوة الدول الأخرى على اتخاذ موقف عام أعمق ضد الصين حول هذه القضية وغيرها.

وأشار بعض المسؤولين المعارضين لهذا الإجراء إلى أن الوزارة لم تتخذ أي قرار بشأن ما إذا كانت حكومة ميانمار قد ارتكبت الإبادة الجماعية ضد مسلمي الروهينغيا، على الرغم من الأدلة القوية على الجريمة. في عام 2017، قالت الوزارة إن ميانمار ارتكبت «تطهيرًا عرقيًا».

وقد استخدم السيد بايدن، وهو من منتقدي سجل الصين في مجال حقوق الإنسان خلال العقود التي تولى فيها منصبه، لغة قوية لوصف سياساتها القمعية. وفي أغسطس، أصدر بياناً وصف فيه الإجراءات التي تقوم بها الصين بـ «الإبادة الجماعية» وضغط على الرئيس لكي يفعل الشيء نفسه. وأصر على أن السيد ترامب يجب أن يعتذر أيضاً عن التغاضي عن هذه المعاملة المروعة للأويغور.

وكان السيد بايدن يشير إلى رواية جون ر. بولتون، مستشار الأمن القومي السابق للسيد ترامب، الذي كشف في مذكراته أن الرئيس قال لشي جين بينغ، زعيم الصين، في قمة في عام 2019 عن مواصلة بناء معسكرات الاعتقال في شينجيانغ (تركستان الشرقية)، وهو ما اعتقد ترامب أنه الشيء الصحيح بالضبط الذي يجب القيام به. وكتب السيد بولتون أن السيد ترامب أدلى بتصريحات مماثلة في رحلة إلى الصين في عام 2017.

وقال السيد بولتون ومساعدون آخرون إن السيد ترامب تجاهل مراراً وتكراراً توصياتهم بفرض عقوبات على شينجيانغ (تركستان الشرقية) لتجنب تعريض المفاوضات التجارية مع الصين للخطر. لم يعرب السيد ترامب عن قلقه البالغ على حقوق الإنسان، وأشار علناً خلال معظم فترة ولايته إلى السيد شي كصديق.

لسنوات، حث أعضاء ديمقراطيون وجمهوريون في الكونغرس الإدارة على اتخاذ موقف أكثر عدوانية. ذكر تقرير سنوي صدر يوم الخميس عن اللجنة التنفيذية للكونجرس حول الصين إن هناك أدلة على حدوث جرائم ضد الإنسانية – وربما إبادة جماعية – تحدث في شينجيانغ (تركستان الشرقية). وشدد على أن تشريع الميزانية الذي تم تمريره في ديسمبر يتطلب من الحكومة الأمريكية أن تحدد في غضون 90 يوماً ما إذا كانت الصين قد ارتكبت فظائع في المنطقة.

قام بعض المشرعين في اللحظة الأخيرة بدفع إدارة ترامب لإصدار قرار ضد الصين.

قال السيناتور روبرت مينينديز، الديمقراطي عن ولاية نيوجيرسي والرئيس المقبل للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، يوم الثلاثاء إن الصين ارتكبت إبادة جماعية، لكنه شدد على أن هذا إجراء كان ينبغي على إدارة ترامب اتخاذه منذ سنوات، وليس عند خروج الإدارة من الباب – وعدم إعطاء الصين الضوء الأخضر لمعسكرات الاعتقال الخاصة بها، كما زعم السفير بولتون.

في أكتوبر 2019، أدرجت إدارة ترامب أقسام الشرطة في شينجيانغ والعديد من الشركات الصينية على القائمة السوداء. ومنذ ذلك الحين، أصدرت عقوبات أخرى، بما في ذلك ضد كبار مسؤولي الحزب الشيوعي. وأعلنت يوم الأربعاء حظر استيراد المنتجات المصنوعة من القطن والطماطم من المنطقة.

ويؤكد تقرير وزارة الخارجية الأمريكية كذلك كيف أصبحت شينجيانغ (تركستان الشرقية) قضية محورية لحقوق الإنسان بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها.

تمارس الصين منذ عقود القمع والاضطهاد على الأقليات في شينجيانغ (تركستان الشرقية) الذين يشكلون أكثر من نصف سكان المنطقة البالغ عددهم 25 مليون نسمة. بالنسبة لأكبر المجموعات، فإن دينهم الإسلامي واللغة والثقافة التركية تميزهم عن الأغلبية الهانية في الصين.

وتفاقمت التوترات بشكل حاد منذ عام 2009، عندما قتل الأويغور الذين شاركوا في أعمال الشغب العرقية حوالي 200 من الهان في أورومتشي، العاصمة الإقليمية، بعد توترات وأعمال عنف في وقت سابق. وبدأت قوات الأمن الصينية حملة واسعة النطاق. ووقعت هجمات والمزيد من حملات القمع في جميع أنحاء منطقة الأويغور في السنوات التي تلت ذلك، وكذلك في بعض المدن خارج شينجيانغ (تركستان الشرقية).

ومنذ عام 2017، بدأ قادة شينجيانغ تحت ضغط السيد شي أو عززوا السياسات الرامية إلى تحويل الأويغور والقازاق والأقليات العرقية الأخرى إلى موالين علمانيين إلى حد كبير من أنصار الحزب الشيوعي. جاء في قرار وزارة الخارجية إن الحكومة الصينية ارتكبت «جرائم ضد الإنسانية» منذ مارس 2017 على الأقل.

وقد أرسلت قوات الأمن مئات الآلاف من الأويغور والقازاق – ربما مليون أو أكثر حسب بعض التقديرات – إلى معسكرات التلقين التي تهدف إلى غرس الولاء للحزب وكسر التمسك بالإسلام. وقد دافعت الحكومة الصينية عن المعسكرات باعتبارها مدارس تدريب مهنية حميدة واعترضت على تقدير أعداد السجناء، دون أن تعطي التقديرات الخاصة بها. وقد وصف السجناء السابقون وأسرهم الذين غادروا الصين الظروف المعيشية القاسية والتلقين الفاسد والحراس الظالمين.

وقد قوبلت هذه المعسكرات الضخمة بإدانة دولية متزايدة، بما في ذلك من خبراء حقوق الإنسان الذين يقدمون المشورة للأمم المتحدة وكذلك الولايات المتحدة ودول أخرى.

بدأ الصحفيون والعلماء في كتابة مقالات عن المعسكرات ونظام مراقبة متطور عالي التقنية في شينجيانغ (تركستان الشرقية) في عام 2017، قبل وقت طويل من بدء الحكومات الأجنبية مناقشة هذه القضية.

ومع ذلك، لم تشكل معسكرات التلقين سوى جزء من الحملة الأوسع للحزب الشيوعي الصيني لتحويل الأويغور والقازاق والأقليات العرقية الأخرى بشكل كبير. وتشمل الإجراءات الأخرى نقل العمالة، وسياسات التعليم، والثقافة، والضوابط السكانية.

وفي عهد شي، وسعت شينجيانغ وكثفت برامجها منذ فترة طويلة لنقل الأويغور والقازاق من المناطق الريفية إلى فرص العمل في المصانع والمدن والزراعة التجارية. وقالت الحكومة الصينية إن عمليات نقل العمال هذه طوعية تماماً وتجلب الرخاء للشعوب الفقيرة. لكن بعض البرامج حددت أهدافاً لأعداد الأشخاص الذين تم نقلهم للعمل، وقيدت الموظفين من الاختيار أو ترك وظائفهم – وهي سمات العمل القسري.

وقد تجاهلت المدارس إلى حد كبير الفصول الدراسية للغة الأويغور، وضغطت على الطلاب لتعلم اللغة الصينية. وقد تم اعتقال الأكاديميين الأويغور الذين سعوا إلى الحفاظ على ثقافتهم وتعزيزها، وتم تقليص النشر بلغة الأويغور بشكل كبير. وأجبر المسؤولون الأطفال على دخول المدارس الداخلية، وفصلهم عن والديهم.

وقال إدريان زينز الباحث فى الولايات المتحدة الذى ركز على شينجيانغ (تركستان الشرقية) في تقرير العام الماضي ان البرامج في شينجيانغ (تركستان الشرقية) سعت أيضاً إلى وقف نمو السكان الأويغور من خلال إجبار النساء على الخضوع لتعقيم دائم او إدخال أجهزة تحديد النسل. وقد طعن الباحثون الصينيون في الأرقام والاستنتاجات الواردة في تقرير السيد زينز بينما لم يجادلوا في أن الحكومة تريد خفض النمو السكاني للأويغور.

وقالت السفارة الصينية في واشنطن على تويتر هذا الشهر إن نساء الأويغور تحررن ولم يعدن آلات لصنع الأطفال. وقد أزال تويتر التعليق مؤخراً وأخبر أحد المراسلين إن المنشور انتهك القواعد من حيث التجرد من الإنسانية.

أخبار تركستان الشرقية

برلين.. مظاهرة ضد سياسات الصين تجاه الأويغور

تجمع عدد من أعضاء حزب «فريق تودينهوفر» أمام السفارة الصينية في برلين، ونظموا وقفة احتجاجية للتنديد بسياسات الصين ضد الأويغور..

شهدت العاصمة الألمانية برلين، السبت، مظاهرة ضد سياسات الصين تجاه أقلية الأويغور في إقليم «سنجان» (تركستان الشرقية) المتمتع بالحكم الذاتي، شمال غربي البلاد.

وتجمع عدد من أعضاء حزب «فريق تودينهوفر» أمام السفارة الصينية في برلين، ونظموا وقفة احتجاجية للتنديد بسياسات الصين ضد الأويغور.

وطالب المتظاهرون بمقاطعة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام 2022 التي ستقام في بكين.

ورفعوا لافتات عليها عبارات من قبيل: «لا للألعاب إذا لم يكن هناك حقوق»، «أوقفوا الإبادة الجماعية ضد الأويغور» «أطلقوا سراحهم».

وفي حديثه للأناضول، قال رئيس «فريق تودينهوفر» يورغن تودينهوفر، إن الأويغور محتجزون في السجن من أجل محو ثقافتهم.

وأضاف :»لا نعلم ماذا ستفعل الصين للأويغور، حيث يتم بناء مئات المعسكرات الجديدة والعالم صامت».

في حين قالت سكرتيرة الحزب، لويزا جيسدورف: «ملايين الأويغور محتجزون في معسكرات اعتقال. اجتمعنا هنا للفت الانتباه إلى انتهاكات حقوق الإنسان في الصين ونكون صوت هؤلاء الناس، لأنهم لا صوت لهم في الصين».

وتسيطر الصين على إقليم تركستان الشرقية منذ عام 1949، وهو موطن أقلية الأويغور التركية المسلمة، وتطلق عليه اسم «شينغيانغ»، أي «الحدود الجديدة».

وفي أغسطس/ آب 2018، أفادت لجنة حقوقية تابعة للأمم المتحدة بأن الصين تحتجز نحو مليون مسلم من الأويغور في معسكرات سرية بتركستان الشرقية.

وفي 17 نوفمبر الماضي، نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، تقريرا كشف وثائق حكومية صينية مسربة، احتوت تفاصيل قمع بكين لمليون مسلم من «الأويغور»، ومسلمين آخرين في معسكرات اعتقال إقليم تركستان الشرقية.

وتفيد إحصاءات رسمية بوجود 30 مليون مسلم في الصين، منهم 23 مليونا من الأويغور، فيما تقدر تقارير غير رسمية عدد المسلمين بقرابة 100 مليون.

أخبار تركستان الشرقية

ستقوم كندا بمراجعة نتائج الولايات المتحدة بشأن الإبادة الجماعية في (تركستان الشرقية)

بينما انتقدت بكين وزير الخارجية الأمريكي المنتهية ولايته مايك بومبيو لتصنيفه الصين كمرتكب للإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية في مقاطعة شينجيانغ (تركستان الشرقية)، قال وزير الخارجية مارك غارنو إن كندا تأخذ هذه المزاعم "على محمل الجد".

في ضربة محرجة لبكين قبل يوم من تولي الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن منصبه، اتهم بومبيو السلطات الشيوعية الصينية بارتكاب "إبادة جماعية ضد الأويغور الذين يغلب عليهم المسلمون وغيرهم من الأقليات العرقية والدينية في شينجيانغ (تركستان الشرقية)".

وقال بومبيو في بيان: "أعتقد أن هذه الإبادة الجماعية مستمرة، وأننا نشهد محاولة منهجية لتدمير الأويغور من قبل دولة الحزب الصينية".

قال غارنو إن الأدلة المتزايدة على حملة قمع ممنهجة في شينجيانغ (تركستان الشرقية) لا يمكن تجاهلها.

قال غارنو في بيان أرسل عبر البريد الإلكتروني إلى إذاعة كندا الدولية: "منذ البداية قالت كندا إن على المجتمع الدولي أن يعمل معًا من أجل التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تحدث في شينجيانغ (تركستان الشرقية)".

وأضاف أن كندا ستراجع النتائج التي أصدرتها وزارة الخارجية الأمريكية بشأن وضع حقوق الإنسان في شينجيانغ (تركستان الشرقية).

سجنت الصين أكثر من مليون شخص، بما في ذلك الأويغور وجماعات عرقية أخرى معظمها من المسلمين، في شبكة واسعة من معسكرات التلقين السياسي الشبيهة بالسجون، وفقًا لمسؤولين أمريكيين وجماعات حقوقية. تعرض الناس للتعذيب والتعقيم والتلقين السياسي بالإضافة إلى العمل القسري كجزء من حملة استيعاب في منطقة يختلف سكانها عرقيًا وثقافيًا عن الأغلبية الصينية الهانية.

> "قال غارنو: "نواصل دعوة الصين إلى منح حق الوصول غير المقيد إلى شينجيانغ (تركستان الشرقية) للأمم المتحدة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان". "ستواصل كندا التعاون مع شركائها والدفع لإجراء تحقيق من قبل هيئة دولية مستقلة حتى يتمكن الخبراء المحايدون من مراقبة الوضع وتقديم تقرير عنه بشكل مباشر."

قطعة من أوراق المهملات

لكن وزارة الخارجية الصينية رفضت هذه المزاعم ووصفتها بأنها "قطعة من أوراق المهملات".

قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية هوا تشون ينغ للصحفيين في إفادة يومية إن مزاعم الانتهاكات ضد الأقليات المسلمة في منطقة شينجيانغ

(تركستان الشرقية) هي "افتراضات زائفة مثيرة ومهزلة خبيثة من صنع أفراد قوى مناهضة للصين والشيوعية يمثلها بومبيو".

> "من وجهة نظرنا ، ما يسمى بتعيين بومبيو هو قطعة من ورق المهملات. هذا السياسي الأمريكي، المشهور بالكذب والخداع، يحول نفسه إلى مهرج يوم القيامة ونكتة القرن مع جنونه وأكاذيبه الأخيرة في القرن ".
>
> إعلان بومبيو يوم الثلاثاء لا يتطلب أي إجراءات فورية، على الرغم من أن الولايات المتحدة يجب أن تأخذ التصنيف في الاعتبار عند صياغة السياسة تجاه الصين. تقول الصين إن سياساتها في شينجيانغ تهدف فقط إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

سبق للولايات المتحدة أن تحدثت واتخذت إجراءات بشأن شينجيغ (تركستان الشرقية) ، حيث نفذت مجموعة من العقوبات ضد كبار قادة الحزب الشيوعي الصيني والشركات التي تديرها الدولة التي تمول السياسات القمعية في المنطقة الشاسعة والغنية بالموارد. في الأسبوع الماضي، أعلنت إدارة ترامب أنها ستوقف استيراد القطن والطماطم من شينجيانغ (تركستان الشرقية)، حيث قال مسؤولو الجمارك وحماية الحدود إنهم سيمنعون المنتجات من هناك المشتبه في إنتاجها بالسخرة.

العديد من المسؤولين الصينيين المتهمين بالمشاركة في القمع يخضعون بالفعل لعقوبات أمريكية. يعني تصنيف "الإبادة الجماعية" أنه سيكون من الأسهل فرض تدابير جديدة.

مخاوف كندية بشأن العمل الجبري في (تركستان الشرقية)

في الأسبوع الماضي، أعلنت كندا أيضًا عن مجموعة من سبعة تدابير جديدة بالاشتراك مع المملكة المتحدة ، بما في ذلك حظر استيراد السلع التي ينتجها العمل القسري والمتطلبات الجديدة للشركات الكندية التي تمارس الأعمال التجارية في الصين ، لضمان أن سلاسل التوريد الخاصة بهم لا تشمل المنتجات التي تنتجها السخرة في شينجيانغ (تركستان الشرقية).

قالت وزيرة التجارة الدولية ماري نج إن حكومة ترودو ملتزمة بالتأكد من أن الشركات الكندية لا تشارك عن غير قصد في أي سلاسل توريد تنطوي على عمل قسري.

في بيان نُشر على موقعها الإلكتروني، اتهمت السفارة الصينية في أوتاوا الحكومة الفيدرالية بتوجيه "اتهامات صارخة" بشأن حالة حقوق الإنسان في شينجيانغ (تركستان الشرقية) و "الادعاء الكاذب بممارسة" العمل الجبري "و" الاحتجاز التعسفي الجماعي "لفرض القيود التجارية على المنتجات المصنوعة في شينجيانغ (تركستان الشرقية).

وقال البيان "من خلال القيام بذلك، تدخل الجانب الكندي بشكل صارخ في الشؤون الداخلية للصين وانتهك بشكل خطير القوانين الدولية والأعراف الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية". ويعرب الجانب الصيني عن استيائه الشديد ومعارضته الشديدة لهذا الأمر ويدين بشدة مثل هذه الأعمال.

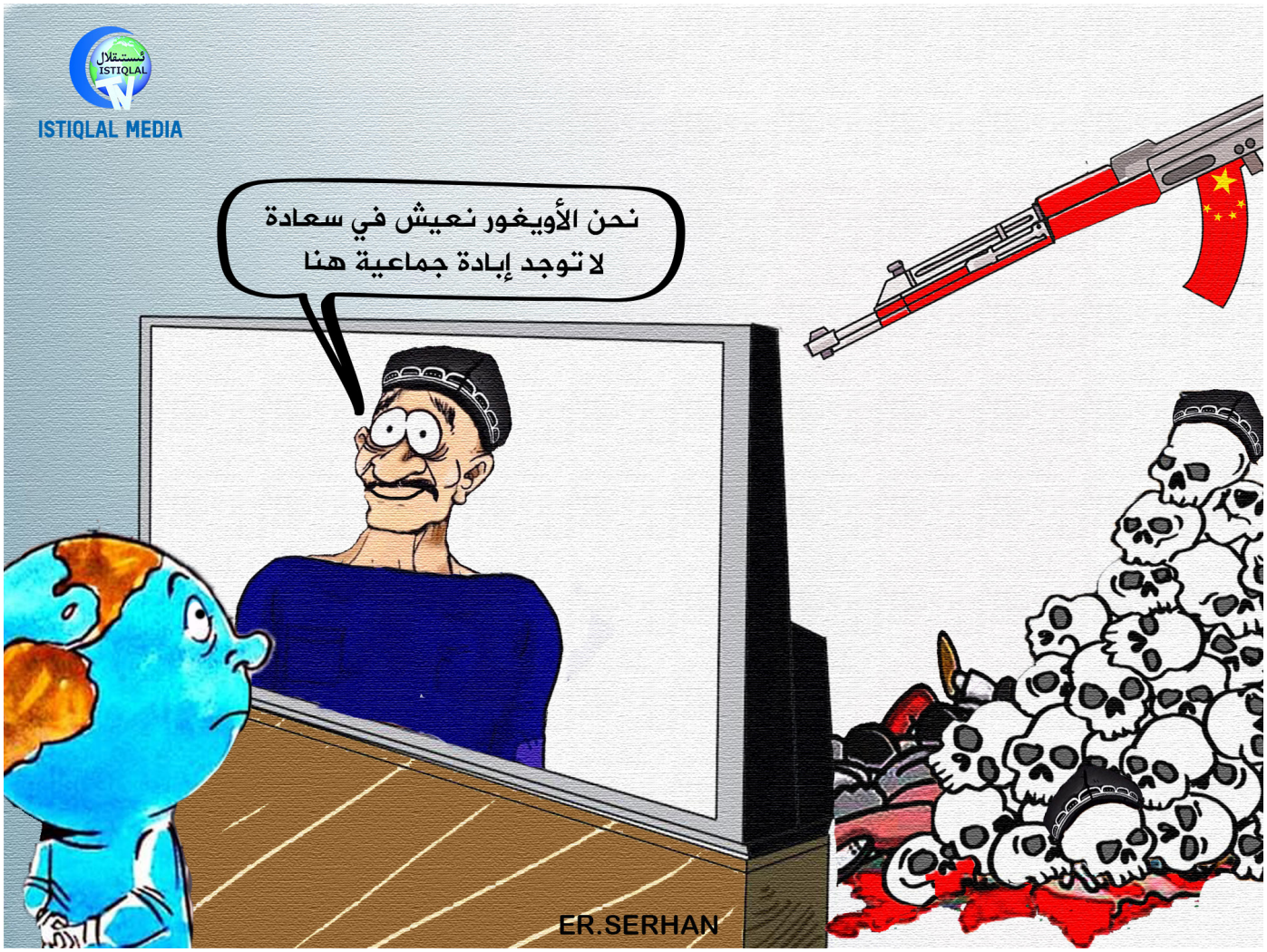

بالإضافة إلى العمل القسري، والتعقيم القسري، والاضطهاد.

«اخترعت» الصين شهادات الزور القسرية.

جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام
شەرقي تۈركستان ئاخبارات ۋە مېدىيا جەمئىيتى
معلومات للتواصل
Adres: Kartaltepe Mah. Geçit Sok. No: 6 Dükkan: 2
Küçükçekmece / İSTANBUL
Tel: +90 212 540 31 15 Gsm: +90 553 895 19 33
+90 541 797 77 00 info@turkistanmedia.com